

رسالة إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD

نحن، جمعيات أهلية عربية فلسطينية في إسرائيل نتوجه إليكم بشأن محاولات دولة إسرائيل الانضمام إلى منظماتكم، ونزودكم برؤيتنا للمسألة الاقتصادية الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل وعلاقتها بالسياسات الإقصائية التي تتخذ منذ عقود طويلة ضد مجتمعنا، مجتمع السكان الأصليين، على أثر تقريركم الهام حول الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع اليهودي في إسرائيل.

أشار تقرير منظماتكم الصادر مؤخرا حول الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل إلى وجود فروق شاسعة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين الأقلية العربية والمجتمع اليهودي في إسرائيل (باستثناء اليهود المتدينين)، منها فروق كبيرة في الدخل، والفقير والمشاركة في أسواق العمل ومستويات التعليم. اقترح تقريركم بعض الحلول لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل، تتعلق بالأساس في جوانب الميزانيات، من حيث رفع الميزانيات المخصصة للأقلية الفلسطينية في مجالات التعليم، التأهيل المهني، المراقبة القانونية لظروف العمل، وتطوير البنى التحتية في البلدات العربية، بالإضافة إلى رفع مستويات تشغيل الفلسطينيين في المؤسسات الحكومية.

على الرغم من أن منظمة التنمية والتعاون ذاتها عرّفت الفقر والدونية الاقتصادية في حالات أقليات وطن أو أقليات اصلانية أخرى، منها في دول أوروبية ودول أمريكا الجنوبية على سبيل المثال لا الحصر، كجزء من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأقليات، إلا أنّ التقرير المذكور أعلاه لم يتعامل مع الواقع الاقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل من خلال السياق السياسي كأقلية قومية مهمشة ومقصاة، بل اكتفى بالإشارة إلى انقسامات اقتصادية واجتماعية حادة لكنها طبيعية في مجتمع طبيعي، كما تجاهل التقرير كون الأوضاع الاقتصادية والفقر جزءاً من المكانة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل.

بناء على تعريفات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نرى أن مسألة الدونية الاقتصادية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل يجب ان تُدرجُ كجزء من الإقصاء الاجتماعي العام، الذي يُنقذ من خلال إقصاء مواطنين ومجموعات (اصلانية بالأساس) من العملية الاجتماعية، وله إسقاطات على دائرة الفقر والتمييز. يشمل الإقصاء الاجتماعي العام، الإقصاء السياسي (عدم المشاركة في الحكم وبلورة السياسة)، والإقصاء الاقتصادي. ويترجم الإقصاء الاقتصادي وفقاً لتعريفات منظمة التعاون والتنمية بارتفاع معدلات البطالة مقارنة بمجموعات قومية أخرى، وشح المنالية لموارد الأرض والطرد وهدم البيوت، وانخفاض رأس المال البشري؛ وفي مستويات الثقافة المتدنية؛ وفي غياب أي دور إنتاجي (بالمفهوم الاقتصادي)؛ وفي تخلف في المستوى الصحي؛ وتخلف في ظروف المسكن (مرفق ملاحق توضح قسم هذه الجوانب في حالة الفلسطينيين في إسرائيل).



جمعية الجليل
الجمعية العربية القطرية
للبحوث والخدمات الصحية
אגודת הגליל
The Galilee Society



مركز بنك المعلومات
ריכאז בנק המידע
Rikaz Databank



مدي الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية
مדה אל-קרמל
המרכז הערבי למחקר
חברתי וישומי
Mada al-Carmel
Arab Center for
Applied Social
Research



مركز إعلامي للمجتمع
العربي في إسرائيل
מרכז תקשורת לחברה
הערבית פלסטינית
בישראל
Media Center for
Arab Palestinians in
Israel



هذا المشروع ممول من قبل
الإتحاد الأوروبي
פרויקט זה נתמך על ידי
האיחוד האירופי
Sponsored by the
European Union

نحن، منظمات وجمعيات أهلية فلسطينية في إسرائيل، نرى أن توصيف وتعريف دونية الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل، كما الحلول المقترحة في تقرير الـ OECD، فيه إغفال للسياسات الحكومية، الاقتصادية والقومية، المعول بها تجاه الأقلية الفلسطينية والهادفة إلى خلق هذه الفجوات بل والحفاظ عليها. نحن نعتبر أن الفروق الاقتصادية والاجتماعية هي جزء من عملية إقصاء اجتماعي للفلسطينيين تمنع من العمل على تطوير أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

نحن، جمعيات ومؤسسات أهلية فلسطينية نرى أن:

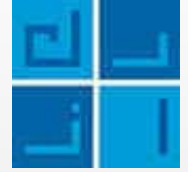
- دونية المكانة الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل تعكس بشكل دقيق دونية المكانة السياسية والقانونية المرتبطة بنيويًا بالنظام السياسي الإسرائيلي العنصري.
- أية مشاريع لتطوير الوضع الاقتصادي تقوم على تجاهل دونية المكانة السياسية والقانونية للفلسطينيين في إسرائيل ولا تعمل على تغيير هذه المكانة هي محاولات منقوصة ولن تتحول إلى حلول فعلية.
- أية برامج تركز على مطالبة إسرائيل برفع الميزانيات المخصصة للفلسطينيين فقط، هي جزئية لا تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة غير مشروطة برضا الحكومات الإسرائيلية.
- أية حلول لا تقوم على إشراك الفلسطينيين كمجتمع، بمؤسساته وقياداته، في وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بهم هي حلول تجميلية ومؤقتة.

من هنا نرى، أن نجاعة وسائل معالجة الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأقلية الفلسطينية، مشروط بتغيير المناخ العام والسياسات الحكومية في شتى المجالات، وإنهاء الإقصاء الاجتماعي المعمول به. إنهاء حالة الإقصاء الاجتماعي والسياسي، تشمل، فيما تشمل، مشاركة الأقلية الفلسطينية بشكل فعال في تصميم وتنفيذ السياسة الاقتصادية المنتهجة نجاهم، وتقاسم الثروة بشكل عادل، وإعادة الحقوق، منها الأراضي والأماكن الفلسطينية لأصحابها. من شأنه هذا التغيير أن يحسن الأوضاع الاقتصادية للأقلية الفلسطينية وتخفيض معدلات الفقر ورفع مشاركة النساء الفلسطينيات في أسواق العمل واندماجهن في التطوير والتنمية الاقتصادية.

إن حلّ الضائقة الاقتصادية وجسر الهوة الشاسعة في الانجازات الاقتصادية يجب أن تشمل توقف الدولة عن استعمال الاقتصاد كرافعة لتحقيق المصالح القومية لليهود في إسرائيل وأداة للسيطرة والتحكم بالمواطنين الفلسطينيين. ففي حالة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لا يمكن الفصل بين السياسات الاقتصادية، والإنماء ومعالجة البطالة والفقر والمشاركة في سوق العمل، عن عملية بلورة السياسة تجاه الأقلية العربية في الدولة.



جمعية الجليل
الجمعية العربية القطرية
للبحوث والخدمات الصحية
أمّودت הגליל
The Galilee Society



رکاز בנק המידע
Rikaz Databank



مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية
مڈہ آل-کرمیل
المركز العربي لِمَحْکَر
مڈہ آل-کرمیل
Mada al-Carmel
Arab Center for
Applied Social
Research



مركز إعلامي للمجتمع
العربي في إسرائيل
مركز תקשורת לחברה
הערבית פלסטינית
בישראל
Media Center for
Arab Palestinians in
Israel



هذا المشروع ممول من قبل
الاتحاد الأوروبي
פרויקט זה נתמך על ידי
האיחוד האירופי
Sponsored by the
European Union